شرط أوزو: دراسة لتطور الحدود السياسية بين ليبيا وتونس

الاستاذ برنار لان

ترجمة السيدة نجوى مشهور

خلال القسم الشمالي من الصحراء الكبرى الإفريقية والذي يقع غربى مصر والسودان، بعيدا عن أي اختراق للقوى الاستعمارية الأوروبية حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما استطاعت فرنسا أن تصل على موافقة بريطانيا بمقتضى تصريح لندن الصادر في 8 أغسطس سنة 1890 - على أن تتم منطقة نفوذها الساحلية على البحر المتوسط (الجزائر وتونس) جنوبًا حتى خط ينتهي من سواي على Say النجسر إلى بوروا على بحيرة تشاد، إلى الجنوب من Barroua النجسر إلى باروا على بحيرة تشاد، إلى الجنوب من Quaddai القديمة،broncانتى كانت تقع سلطانة "وادي النجم"،

والتي دخلت مرحلة من الاضحالم السياسي منذ عام 1798 في اعتقاب وفاة حاكما السلطان يوسف وما بيع هذا من تدهور سياسي، وأما غربي منطقة النفوذ الفرنسية فكانت تحت ملكة "البارو " (نيجيريا الحالية) التي استطاعت محاورة السودان بدعى رحابة أن ينبع عليها نحو بعض التفكك السياسي لهذه الملكية القديمة، وأما إلى الشمال Les Touhou فقد كانت تحت منطقة نفوذ جماعة "البارو " والكاثيرين الذين كانوا يمثلون شعبية سياسية ودينية لا ليستين بها، وكانت تجمع بين كل جماعات النجسر ثنائية واحدة عبادتها لغة "الكاتوري " باستثناء أقليم تشاد الذي لم يشعر فيه استغلال هذا اللغة إلا في عهد قريب.

وقد استطاعت الإمبراطورية العثمانية - التي كانت في نفس الوقت تقريبا قد أصبحت ثورة عارية بعدما تببين على ولايات طرابلس، وبرقة، وفزان، بمقتضى معاهدة برلين في عام 1885، وكانت مساحة منطقة نفوذها آنذاك أقل كثيرا من مساحة ليبيا الحالية ( التي لم تعبر بهذا

L'afrique et l'Asie Modernes

بيذن خاص من مجلة

التي نشرت هذا البحث في خريف 1987 (العدد 15)

347
الاسم إلا في عام 1912 ( ). أما السنوسيون فقد استقروا في منطقتي الكفرة ووجور وليدتها، وعزلت يهودا عن الاهتمامات السياسية التي كانت تجتاح هذه المنطقة من الصحراء. ومن الملاحظ هنا أن أغلب الإطارات الجغرافية السياسية في القرن التاسع عشر كانت تشير إلى أن حدود منطقة النفوذ التركية كانت تضم القسم الشمالي الشرقي من ذرزن، في حين أن القسم الجنوبي الشرقي منها كان يتغذى في نطاق نفوذ جماعات النوبي.

وفي عام 1890 اعتبرت الإمبراطورية العثمانية على تصريح لندن الذي حدد إمتداد الأراضي التي حصلت عليها فرنسا، وذلك حفاظًا على بصالحها، وأصريرًا منها على استمرار كافية المناطق التي تمثل ظهور أقليم طرابلس والتي تتم جنوبا حتى بحر تشايلد وموشوف نهر شاري.

وفي عام 1899 احتلت كل من فرنسا وبريطانيا مرة أخرى على تحديد مناطق نفوذها كمحاولة من فرنسا لتأكيد وجودها في التفريغ الإمبراطورية، ولحرصها على تسوية بعض الخلافات القديمة مع بريطانيا. في مسافة بحر وودادي البدن (وذلك غرب حافة فاسادوها المعروفة). وفي 21 مارس عام 1899 تم الاتفاق بينهما على أن تتم الحدود بين تشايلد وليبيا بخط بمتلاقي نقطتين: نقطة مدار السرطان CLOCK 16 شرقاً، وتحت收纳 إلى الجنوب الشرقي لليثني، مع خط طول 42° شرقاً. وتصل هذه الحدود الفلكية تحت سمية الروانية: الأسر الذي جدا بريطانيا إلى تجاوزها عندما احتلها بحر عام 1884، والساساندي في عام 1888، ودارنور في عام 1917، كيا أن الفرنسيين من جنوبهم أثروا أول مركز لهم (Kaga Bandoro) في جنوب نهر نيجير، كما اقترحوا حصب لأم الشهير في عام 1900 بعد أن قضيوا لطربة فقدت على LKussera على "نظام" في كونسيغني. استناداً إلى فرنسا وبريطانيا على أراضيها كانت تحاول استخدامها في محاولة منها لانتهاك سياسة إبعادية لإثبات وجودها، فقد شرعت في عام 1908 في بناء حصن "باردائي" آخر في "يودو" (مستحقة، هذا التحرك التركي في شمال شبه الجزيرة التي لم يتناولها كتاب الفرسانيين إلا أثراً بينهما، أما القط العاطل في تحليلهما، فقد نقل التأثير المعتمد بين "النور" وكا نو علماء التدريس الأول من القرن الحالي إلى أن اندلعت الحرب الإيطالية التركية في 29 سبتمبر عام 1911، واضطر الإيطالي بعد هزيمة تم تجميع الكتيبة في 18 أكتوبر عام 1912، واختير آثم ملتقيان: ONOBYO متعهدة، وقد انتقذت فرنسا هذه النقطة فأستولت على كافة المناطق.

368
التي حدثت اتفاقية 1899 التي وقعتها مع بريطانيا، في الوقت الذي اشترطت فيه مفاوضة السنوسية للقوى الإنجليزية الدقيقة، واضطرراً إلى نهاية المطاف إلى التفاوض على واحة كبيرة.

وأفادت هذه التطورات اجتماع لجنة فرنسية - إيطالية في برو (سويسرا) في 20 يوليو سنة 1914 للانطلاق على تحديد الحدود الجنوبية للليبيا، غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى أوقف عمل هذه اللجنة قبلما نجح شيئاً.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، طالبت إيطاليا - في الوقت الذي كانت تتسمى فيه بريطانيا وفرنسا وبريطانيا - بسترة ببعض الأراضي الواقعة في جنوب الجزائر وشمال النيجير (تبلغ مساحتها 233 كم²)، وقدمت اقرارها فيما يتعلق بالاتفاقية الموقعة بين بريطانيا وفرنسا في 12 سبتمبر سنة 1919، غير أن الاتفاق الإسباني الذي وقع بين فرنسا وإيطاليا في نفس العام قد أثار تلقی إيطاليا – خاصة وأنه عاد إلى التأكيد على تمرد إيطاليا سنة 1899 - الذي سبقته الأشارة إليها، والتي نصت على أن تمتد الحدود الجنوبية للإيطاليا إلى نقطة تقطعين خط طول شرقاً مخط وزيفت عرض 000 شماليًا، وقد أسفر هذا عن خسارة إيطاليا لمجموعة من территорيات، قدرت مساحتها بحوالي 175 كم².

وقد كانت هذه الأراضي الجنوبية من ليبيا - في الواقع الأمر - خارج نطاق الهيمنة الإيطالية في سنة 1919، غير أنهم بعد عشر سنوات أعادوا احتلال قليلاً قازماً ودخلوا واحة كبيرة في سنة 1931، وطالت إيطاليا رسمياً بأن تدخل في حدود ليبيا الجنوبية كافة الأراضي الواقعة شمالي خط عرض 00 شرقيًا، غير أن فرنسا رفضت هذا المطلب، وأعادت احتلال إيطاليا في نهاية سنة 1929.

وفي السنوات الأولى من العقد الرابع من القرن الحادي والحادات، تشكلت العلاقات المتزيرة بين فرنسا وإيطاليا، ووقعت بينهما مجموعة من الاتفاقات، التي أوضحت الحدود بين مناطق توزع كل منها في شمالي إفريقيا، لعل من أهمها «معاهدة روما» التي تم إعلانها للتنزل عن طريق الأراضي تبلغ مساحتها 1142 كم² لإيطاليا لتضم إلى الأراضي الجنوبية من ليبيا، وكان يدخل فيها موقع عسكري صغير في أوزو Aozou.
ومن هنا أطلق على هذه المنطقة اسم شريط أوزو. وكان هذا الاسم لم يسمع إلا في سنة 1948. وقد كانت استقلال إيطاليا في ذلك الوقت تأيل كذلك في أن توافق اتفاقية معاملة حول الحدود الجنوبية لتونس، غير أن غزو إيطاليا لليبيا، وإدانتها من قبل عصبة الأمم في حال دون توقفها، واتخاذ بجعل شريط أوزو (الذي سبقت الامتيازات إليه ومساحته 114 كم²) منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين ليبيا وتشاذو التي ضمتها فرنسا في 26 أغسطس سنة 1944.

وفي العاشر من فبراير سنة 1947 وقعت معاهدة باريس التي وضعت نهاية للحرب بين إيطاليا والحلفاء، وقد ورد في البند (24) من هذه المعاهدة أن تتولى إيطاليا عن كل ممتلكاتها الإفريقية، ومن بينها ليبيا، كما نص البند (44) على إلغاء معاهدة روما (سنة 1935).

وفي نهاية المطاف وبعد محاولات لتطبيق صيغ مميزة، نالت ليبيا استقلالها في 24 ديسمبر سنة 1951. كجزء من الـ "نظام طرابلس وبرتا وفرانس وفق القرار رقم 289 (17) الذي أصدرت الجبهة العامة للأمم المتحدة في 4 فبراير سنة 1949، على أن يتم تحت الوصاية البريطانية والتي صممت في وجود قوات عسكرية أمريكية (قاعدة هولبز).

وقد طالب القرار أيضاً بانضمام الأجزاء اللازمة لتحديد الحدود السياسية - لِلدولة المتحدة الليبية - والتي لم تكن قد حددت من قبل بابية اتفاقيات دولية.

وفي 15 ديسمبر سنة 1950 وقعت الجبهة العامة للأمم المتحدة على القرار (392) الذي أشار إلى أنه غالبًا لا يوجد أية اتفاقات دولية لتحديد الحدود السياسية لل ليبيا، فالطرفي الوحيد هو أن يتم ذلك عن طريق المناوشات بين الحكومة الليبية والحكومة الفرنسية.

وقد أصرت فرنسا في المحادثات التي دارت بين الجانبين على التمكين بخط الحدود الذي رسم في عام 1899 في حين حاولت ليبيا - التي كانت تحت السيطرة الإنجليزية الأمريكية في عهد الملك أديرس السنوسي - التوسك بمصادقة رومانية سنة 1929.

وفي العاشر من أغسطس سنة 1955 وقعت في طرابلس معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا وليبية، والتي جاء في البند الثالث منها "... اقرار الامكانيات المتبادلة بان الحدود بين تشاوش ولبيانا..."
قد نتجت عن الاتفاقيات الدولية التي نعتضد منذ تاريخ انشاء المملكة الليبية المتحدة ...»

وفي الحادي عشر من أغسطس سنة 1911 حصلت تشاد على استقلالها في إطار الجماعة الفرنسية، وتاهم علاقات دبلوماسية مع ليبيا. وبعد أن تولى العقيد معمر القذافي الحكم في الناحية من سبتمبر سنة 1919، وفي اعتقال الثورة التي قامت بها جبهة التحرير الوطنية (Frolinat) لتشاد، انطلقت القوات الليبية، واعترفت ليبيا شريط أزو جزءًا من أراضيها الجنوبية، وهناك من يقول بأن هذا الامتنع لم يتم بمقتضى اتفاق رسمي بين الحكومات، وإن كان البعض قد تحدث عن اتفاقية سرية تمثل فيها وضعية من شريط أزو لليبيا ب مقابل إعطائها 12 مليار درهم تشتادية، وإن كانت هذه الفتوحات ما زالت تنتظر الأدلة ...

وفي شهر سبتمبر سنة 1977 جاهزت ليبيا بطلالها، وتشرلت مجموعات من الخروائط الجديدة تضم بالإضافة إلى حدود معاهدة رومانيا (سنة 1935) مناطق أخرى تتبع حاليا كلا من النيجير والجزائر.

وفي عام 1978 استطاع الليبيون في مساندتهم لجبهة التحرير الوطنية التشادية أن يحتلوا أغلب أنحاء القسم الشمالي من تشاد. وفي نوفمبر سنة 1981 طالب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في تشاد - والتي كان يرأسها جوكوني أودي - أن تتخلى القوات الليبية مواقفها في تشاد، غير أنها ظلت محتفظة بشريط أزو. وعندما تولى حسين حبري قيادة تشاد في سنة 1982 احتدم الصراع بينه وبين جوكوني أودي الذي كان يليق تأديباً من ليبيا، وبذل المناضلون بين الطريقين من أجل التنازل الرسمي عن شريط أزو. وعادت بشكلاً هذا الشريط الحدودي لفترات قصيرة على العلاقة بين القطران المجاورين، إذ تتميز ليبيا عن عدم التنازل عن هذا الشريط الذي اقامت فيه قاعدة جوية كبيرة، في الوقت الذي يعمل فيه حسين حبري على استماعه مناطقة حدودية تقليدة عليها اسم الإتزاز والثورات الإفريقية.

أما منظمة الوحدة الإفريقية التي تدخلت من أجل إيجاد حل لهذا النزاع فيخلص موقفها الذي أعرب عنه في مؤتمر قمة القاهرة لإعضاها في 21 يوليو سنة 1974 بأن تتعدد جميع الدول الإفريقية الاعضاء.
باحترام الحدود السياسية التي كانت قائمة وقت الحصول على الاستقلال،
أما موقف فرنسا فهو مؤيد لوجهة النظر التشادية.

ويختتم كاتب البحث دراسته بأن الحل الإبتكلي لهذا النزاع ربما
يتطلب في عرضه على محكمة العدل الدولية بلاهائ وهذا بطبيعة الحال
يتمثل موافقة الطرفين، ومن أجل هذا تستطيع الدول العربية الأعضاء
في منظمة الوحدة الأفريقية، وفي إطار العلاقات العربية الأفريقية التنفيذية
أن تلعب دورا أساسيا من أجل الوصول إلى حل سلمي دائم لهذا
النزاع.